أكدت أن الدفاع عنه واجب مقدس ودعت المخاطبين بالقانون إلى الالتزام بالتسجيل في موقع الهيئة

«الخدمة الوطنية»: سلامة الوطن وأمنه في عنق كل مواطن

أبناء الوطن هم سوره الحامي في الأزمات

محمد الرفاعي

شرف الخدمة الوطنية .. أمر مقدس

أكدت هيئة الخدمة الوطنية العسكرية بالجيش أهمية الخدمة الوطنية العسكرية مشددة على أن سلامة الوطن وأمنه في عنق كل مواطن والدفاع عنه واجب مقدس.

وقالت الهيئة في تقرير نشرته رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي أمس إن أداء الخدمة الوطنية العسكرية شرف للمواطنين تحت ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

وأوضحت أن المرسوم بالقانون «رقم 102 لسنة 1980» بشأن الخدمة الإلزامية والاحتياطية شابته عدة ملاحظات ما تطلب إعادة النظر به فتم وقفه بالقانون «رقم 56 لسنة 2001» بشأن وقف العمل ببعض أحكام القانون«80/102» مضيفة أنه منذ ذلك الحين تعكف المؤسسة العسكرية جاهدة عبر لجانها لإيجاد الحلول الجذرية لتفادي ملاحظات القانون السابق الملغي.

ونقل التقرير عن رئيس هيئة الخدمة الوطنية العسكرية العميد الركن عماد أمان قوله إنه بعد توقف دام 14 عاما توصلت وزارة الدفاع لقانون جديد فكان من أبرز تغييرات هذا القانون مسماه الذي تغير من خدمة إلزامية واحتياطية إلى خدمة وطنية عسكرية فأصبح هدفه وغايته تعزيز الإسناد البشري لكل مؤسسات الدولة.

وأضاف العميد أمان أن القانون «رقم 20 لسنة 2015» صدر بشأن الخدمة الوطنية العسكرية ونصت المادة «58» منه «على أن يعمل به بعد مرور سنتين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية» وتم العمل به بتاريخ 10 مايو 2017 وصدرت القرارات الوزارية والاوامر الإدارية المنظمة له.

وبين أن مدة أداء الخدمة العاملة بحسب ما ورد ذكره بالقانون هي 12 شهرا تنقسم على مرحلتين الأولى مدتها أربعة أشهر في معهد الخدمة الوطنية أما المرحلة الثانية فمدتها ثمانية أشهر تكون في لواء الخدمة الوطنية «11» علما أن القانون وحد الخدمة الوطنية لجميع الشهادات بالمدة المذكورة.وأفاد أمان أنه منذ تطبيق هذا القانون تم دخول أول دفعة مجندين وأخذت رقم «46» وذلك في يناير 2018 وعددهم 94 مجندا وفي ديسمبر 2018 تم دخول الدفعة «47» من المجندين وعددهم 133 مجندا أما في ديسمبر 2019 فقد تم دخول الدفعة «48» من المجندين وعددهم 112 مجندا.

ولفت إلى أنه تم تأجيل تلك الدورة بسبب انتشار جائحة كورونا في دول العالم ومنها الكويت مشيرا إلى أنه سيتم نقل المجندين بعد المعهد إلى اللواء «11» ويتم تدريبهم على دورات عسكرية مثل قوة الإطفاء العام والشرطة العسكرية والدفاع الكيماوي.

وأوضح أن التدريبات المدنية تكون في شركة مطاحن الدقيق والاسعافات الأولية وتدريبات مختلفة بوزارة الصحة والبترول وذلك حتى يكمل الجميع المدة المتبقية وهي ثمانية أشهر.

وتمنى أمان من جميع الأبناء المخاطبين بهذا القانون من يكمل منهم سن الـ18 الالتزام بالتسجيل في موقع هيئة الخدمة الوطنية العسكرية أو عن طريق مراكزها بالمحافظات الست خلال 60 يوما حتى لا يطالهم الجزاء الوارد في القانون.من جانبه قال مدير مديرية الخدمة الوطنية العسكرية العميد محمد الجسار في التقرير إن هيئة الخدمة الوطنية العسكرية بدأت باستقبال طلبات اللجان الطبية في معسكرات المباركية «بوابة رقم 4» صالة استقبال هيئة الخدمة الوطنية العسكرية.

وأضاف الجسار أنه يجب على المكلف أن يصطحب معه المستندات التالية: تقرير طبي مصدق من وزارة الصحة وشهادة معتمدة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على أن تكون المستندات الطبية بتاريخ حديث.

وأوضح أن التقارير ستعرض على اللجنة الطبية العسكرية المختصة ابتداء من يوم غد للنظر في تلك الحالات التي تنطبق على المكلف المصاب بمرض أو عاهة تمنعه من اداء الخدمة طبقا لشروط اللياقة الصحية للخدمة العاملة مشيرا إلى أنه يمكن الاستفسار والمراجعة عبر موقع الخدمة الوطنية العسكرية .www.kns.gov.kw

من جهته أفاد العقيد الركن محمد الرفاعي وفقا للتقرير بأن الغاية والهدف من أداء الخدمة الوطنية العسكرية يتمثل في الولاء والانتماء والتضحية والعطاء.

وبين الرفاعي أن الهدف منها أيضا حماية الوطن من الأطماع الخارجية والتهديدات الداخلية وتعزيز روح الولاء للوطن وحشد القوى البشرية للضرورة وتنمية قدرات شباب الكويت في مجال الخدمة الوطنية والمشاركة الفعالة في كافة قطاعات الدولة.وعن مراحل الخدمة الوطنية العسكرية ذكر الرفاعي أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل الأولى وهي «المكلف» على كل كويتي من الذكور أتم سن الـ18 من عمره أن يقدم نفسه للخدمة الوطنية العسكرية عن طريق التسجيل من خلال الموقع الإلكتروني www.kns.gov.kw ثم التسجيل اليدوي بالحضور الشخصي بمراكز التسجيل في جميع محافظات الدولة حسب عنوانه.

وأشار إلى أنه بالنسبة للمكلفين ذوي الإعاقة أو الدارسين خارج البلاد أو من كان لديه أي ظروف صحية مؤقتة فإن على ولي الأمر أو من ينوب عنه رسميا حسب القانون الذي يمثله بالحضور لمركز التسجيل لإثبات الحالة.

وأضاف أن المرحلة الثانية فيتم فيها صدور قرار وزاري بالإعلان عن الدورة التدريبية وينشر أولا بالجريدة الرسمية «كويت اليوم» ثم إعلانها بوسائل الإعلان المختلفة.

وشدد على أن من يتهرب من أداء الخدمة الوطنية العسكرية حتى عمر 35 سنة يتعرض لعقوبة ومساءلة قانونية تعد من ضمن القضايا المخلة بالشرف والأمانة لا تسقط بالتقادم.

أما المرحلة الثالثة فهي الخدمة الاحتياطية وهي واجبة على كل من أنهى الخدمة العاملة وتكون مدتها 30 يوما في السنة لمدة 10 سنوات أو حتى بلوغه سن ال45 أيهما أقرب.

وعن إحصائية التسجيل للخدمة الوطنية العسكرية أشار الرفاعي إلى أن عدد المسجلين من الابناء المكلفين وفقا للقانون «رقم 20 لسنة 2015» بشأن الخدمة الوطنية العسكرية أكثر من 48 الف مكلف من مواليد 10 يناير 2003 من أصل إجمالي المكلفين بعدد 50340 مكلف.

من ناحيته تناول العقيد الحقوقي الدكتور فضل صفر بحسب التقرير نقاطا وردت في القانون رقم «20 لعام 2015» من حالات الاستثناء والاعفاء والتأجيل بأنواعه وهي حالات الإعفاء من أداء الخدمة الوطنية العسكرية.

وبين أن تلك الحالات تشمل المكلف بالخدمة المصاب بمرض أو عاهة تمنعه من أداء الخدمة بناء على قرار اللجنة الطبية العسكرية المختصة وأسرى الحرب وفق للقوانين المحلية او الدولية ومن صدر حكم قضائي بثبوت غيبته والمكلف العائل من أبناء العسكري أو المجند أو الاحتياطي الذي يتوفى أو يسرح لمرض إصابة أو إعاقة أو عاهة ناجمة عن الخدمة الوطنية العسكرية أو بسببها.وعن حالات استثناء من الخدمة الوطنية العسكرية أفاد صفر بأنهم المعينون أو المتطوعون في رتبة عسكرية في الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني أو قوة الاطفاء على الا تقل مدة خدمتهم عن 5 سنوات.ولفت إلى أن التأجيل يكون في حالات: الاعالة – الدراسي – الإداري – القضائي ويتم تأجيل أداء الخدمة العاملة مدة سنة قابلة للتجديد.وأوضح أنه من زال عنه سبب التأجيل المقرر في القانون عليه أن يقدم نفسه إلى الجهة المختصة خلال 30 يوما من تاريخ زوال السبب.

وشدد على أن المكلف مطلوب وواجب عليه تقديم نفسه عند اكتماله السن القانونية 18 سنة وأيضا عند طلبه للالتحاق بالخدمة العاملة أن يبين للجهات المختصة بهيئة الخدمة الوطنية العسكرية في وزارة الدفاع وضعه الإجتماعي أو الصحي أو الدراسي «التعليمي» أو القانوني حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية بهذا الشأن.

تتمات

مقاطعة الحكومة

قانونية خاطئة، اعتبر النائب حمدان العازمي أن تراجع الحكومة عن قرارها حضور اجتماع لجنة الميزانيات «مسمار اخر في نعش حكومة التخبط». وفي المقابل أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم سلامة وقانونية الموقف الحكومي المستند إلى ما نص عليه الدستور من ضرورة أداء رئيس مجلس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة، قبل أدائهم أعمالهم في قاعة الجلسات أو في اللجان البرلمانية.

وكان اجتماع لجنة الميزانيات أمس مخصصا لمناقشة أسباب عدم توريد الأرباح المحتجزة لدى بعض المؤسسات المستقلة إلى الخزينة العامة للدولة، والنظام المالي المقترح بين مؤسسة البترول ووزارة النفط والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز، وذلك بحضور ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة.

وأعلن رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في تصريح له بمجلس الأمة، أن اللجنة حرصت على أن تكون الحكومة ممثلة في الاجتماع على أعلى مستوى، وتم توجيه الدعوة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والنفط، ولكن وبناء على رأي غير قانوني لم يحضر سمو رئيس مجلس الوزراء ولا الوزراء، واقتصر الحضور على ممثلين عن وزارة النفط ومؤسسة البترول والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية.

واعتبر الملا ان « التضارب في التصريحات أولا بترحيب سمو رئيس مجلس الوزراء بحضوره مع الوزراء، ثم نشر خبر الاعتذار بعدها بدقائق تخبط حكومي «.

أضاف أن عمل الوزراء في قاعة عبدالله السالم فقط هو العمل البرلماني ممثلا بالمداولة والتصويت، أما في اللجان فحسب اللائحة الداخلية لا يجوز للوزراء المداولة وكل ما هنالك يتم إبداء رأيهم التنفيذي، معتبرا أن الفتوى التي استند عليها سمو رئيس مجلس الوزراء بالاعتذار عن حضور الاجتماع فتوى غير قانونية و»سنة غير حميدة ومستهجنة».

وقال إن «الخبر المنشور في» كونا» جاء أيضا مناقضا لكتاب أرسل من سمو رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس الأمة، إذ ذكر الخبر أنه تم إرسال اعتذار إلى رئيس مجلس الأمة، بينما صيغة الكتاب لرئيس المجلس لم تحمل صيغة اعتذار بل تكليف الوزراء المختصين باتخاذ ما يلزم تجاه الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال».

وفيما يخص اجتماع أمس، قال الملا إن اللجنة بحثت أسباب عدم توريد الأرباح المحتجزة للخزينة العامة، وتبين للجنة أن ما تم تحويله من النسب المقررة من صافي الأرباح للخزينة العامة للدولة يمثل فقط 21 في المئة من المبالغ المعتمد تحويلها، ولا يزال هناك 79 في المئة من الأرباح المحتجزة موجودة لدى الجهات الحكومية.

ولفت إلى أن نصيب الأسد من هذه المبالغ التي لم تحول موجود لدى مؤسسة البترول، موضحا أن جهة واحدة امتثلت وحولت الأرباح المحتجزة بنسبة 100 في المئة وهي الهيئة العامة للصناعة، في حين تفاوتت نسب التحويلات للأرباح المحتجزة بين 48 في المئة من مؤسسة الموانئ، و61 في المئة من هيئة الاتصالات، و19 من مؤسسة البترول.

وذكر أن الحديث هنا عن مبالغ كبيرة من الأرباح المحتجزة لدى البترول والتي تم الاتفاق سابقا على جدولة جزء منها وجزء آخر لم يتم الاتفاق على جدولته كان يتعين إحالتها للخزينة العامة.

وأوضح الملا أن مؤسسة البترول التزمت بسداد ما يقارب 1.8 مليار دينار من الأرباح للخزينة العامة كجزء من الأرباح التي تم جدولتها ولكن تبين للجنة أن الأقساط المتفق على جدولتها في السنة المالية 2020 / 2021 تقارب 1.430 مليار دينار لم يتم توريدها رغم قرب انتهاء السنة المالية تحت مبرر الحاجة إلى الاتفاق على إعادة جدولة كل الأرباح.

أضاف أن هناك أرباح لم يتم الاتفاق على جدولتها خاصة بالسنوات المالية من 2013 / 2014 حتى 2019 / 2020، وتبلغ قيمتها أكثر من 4 مليارات دينار.

وقال الملا إنه تبين للجنة أن الهيئة العامة للاستثمار رفضت مقترح مؤسسة البترول في عملية الجدولة وطرحت مقترحا بديلا أفادت مؤسسة البترول أنها لا تستطيع الالتزام به.

وأفاد بأن أغلب الجهات الأخرى سيتم توريد الأرباح المحتجزة لديها قبل نهاية السنة المالية فيما عدا مؤسسة البترول، مما يجعل المشكلة تنحصر في جهة واحدة.

من جانب آخر، قال الملا إن مشروع مرسوم التحاسب لم يقدم بالطريقة السليمة ليكون قيمة مضافة للمالية العامة، مبينا أنه وفقا للدراسة المعروضة فإن المسؤولين في مؤسسة البترول يريدون تحويل جزءا من الإيرادات النفطية والاحتفاظ بالمبالغ المتبقية وبعد ذلك يتم خصم التكاليف ثم تحويل 75 في المئة من الناتج وإبقاء 25 في المئة كربحية لدى المؤسسة.

وقال : «هذا الأمر غير سليم ولن يخدم المالية العامة وكنا نتمنى وجود رئيس الحكومة ووزيري النفط والمالية، وقد أبلغت وكيلي وزارتي النفط والمالية برسالة واضحة من اللجنة مفادها أنه يمنع أن يكون في هذا المرسوم أي تفويضات لوزير النفط أو المجلس الأعلى للبترول في تحديد النسب ، وأن النسب يجب أن تكون محددة وواضحة «.

وشدد على أن « أي حديث عن تفويضات سيقابل بتحميل المعنيين مسؤولية سياسية، والأمور يجب أن تكون واضحة بما يعود بالنفع على المالية العامة وبما يعود أيضا بالنفع على مؤسسة البترول».

وقال «نريد مرسوم تحاسب عادل لا يرجح كفة على كفة ولا تكون تغطية العيوب السابقة في الإدارة سببا في إصدار هذا المرسوم».

وبين أنه تم الحديث أيضا عن تقنين النفقات ولكن اللجنة أكدت بأنه خلال السنوات العشر الأخيرة زادت النفقات التشغيلية 150 في المئة، وما زالت هناك مشاريع متعثرة، مؤكدا على أنه غير مقبول أن تتم معالجة الإخفاقات من الإيرادات النفطية.

وأشار إلى أن مشروع الوقود البيئي لم ينته رغم مرور أكثر من سنتين على موعد انتهاءه، وأيضا مصفاة الزور لم تنتهي ومشاريع عدة كذلك لم يتم الانتهاء منها، بالإضافة إلى وجود مشكلة في مشروع «سي كي بي سي» في كندا.

وكشف عن وجود بند في دراسة المؤسسة لمرسوم التحاسب ينص على أنه إذا زادت نسبة الاقتراض عن 30 في المئة فلن يتم توريد أرباح للدولة، مبينا أنه اللجنة رفضت هذا البند.

واختتم الملا قائلا : «كنا نتمى من رئيس الوزراء أن يأتي ويرى ويسمع بنفسه ما هي الملاحظات التي لم يتم الرد عليها ودرجة الغموض في الدراسات المقدمة.

من جهته اعتبر النائب حمدان العازمي أن تراجع الحكومة عن قرارها حضور اجتماع لجنة الميزانيات : «مسمار اخر في نعش حكومة التخبط التي باتت مثار سخرية بسبب قراراتها المتخبطة.. وعليها ان تستقيل قبل جلسة القسم».

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم قد أعلن أنه» نظرا لعدم أداء سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة وفق ما نصت عليه المادة 91 من الدستور "قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين"، فإن سموه أرسل الى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم. كتاب اعتذار عن حضور الاجتماع الذي عقد أمس الأربعاء.

الصباح يخاطب

وأشارت الوزارة إلى أن وزير الصحة د. باسل الصباح أصدر قراراً وزارياً تضمن صرف بدل خفارة كاملاً في حال استفاء الحد الأدنى لساعات الخفارة المقررة قبل التمتع بالاجازة.

حمادة : الارتفاع

وأضاف حمادة في بيان صحافي أن سعر التعادل في موازنة 2021/2022 هو 90 دولار، أي، يجب أن يعكس إجمالي الإيرادات النفطية في نهاية السنة المالية معدل 90 دولار لكل برميل نفط خام لكل يوم في السنة المالية حتى يصبح العجز في الميزانية صفر، والارتفاع في أسعار النفط في الأسبوعين الماضيين فقط لا يغطي التزامات الدولة حتى وإن استمر على مستواه الحالي طوال السنة المالية القادمة والتي تبدأ في الأول من أبريل القادم».

وقال حمادة «حق أهل الكويت أن يشعروا بالطمأنينة حول التزامات الدولة لهم، وواجب علينا ان نوفر لهم هذه الطمأنينة وأن نمكّن الجميع من القدرة على التخطيط المالي من خلال توفير السيولة الكافية في خزينة الدولة وبشكل مستدام، وليس يوماً بيوم أو شهراً بشهر، لذلك نؤكد مرة أخرى على ضرورة معالجة شح الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة «صندوق احتياطي العام» في أقرب وقت ممكن، مع ضرورة أن تصاحبها إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية تسهم في تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية، وكلنا ثقة بتعاون مجلس الأمة لتجاوز العقبة ودعم الإصلاحات القادمة، واننا لن ندخر جهداً في تدعيم هذا التعاون ومد جسوره، من خلال بناء شراكة حقيقية وفعالة بين السلطتين، وتظافر الجهود وتكاملها للوصول إلى الغاية المنشودة».

زيادة مكافآت

وأوضح رئيس اللجنة د. حمد المطر في تصريح له بمجلس الأمة أن الاقتراحات الخمسة التي ناقشتها اللجنة يتعلق معظمها بمكافآت الطلبه ومستحقيها، مشيرا إلى أن اللجنة وافقت على زيادة قيمة المكافأة الطلابية لطلبة التعليم العالي إلى 300 دينار، وشمولها أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية.

وقال المطر إنه فيما يتعلق بالطلبة البدون فإن أعدادهم قليلة ولا يستطيعون تحمل الأعباء الدراسية وقيمة رسوم الكتب والمذكرات.

وأشار إلى أن زيادة المكافأة سيشمل جميع طلبة التعليم العالي سواء في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أوالبعثات الداخلية.

واعتبر المطر أن عدم منح الطالب الكويتي المتزوج من غير كويتية مكافأة طلابية يعتبر خطأ، لذا اتجهت اللجنة الى التصحيح بالموافقة على ان تشمل المكافآت الطلبة الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات.

وأكد أن اللجنة وضعت في اعتبارها عند مناقشة الاقتراحات حجم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكويت وحجم التدفقات النقدية، ولكن المكافآت تعتبر جزءا من القضية التعليمية والتنمية البشرية في ظل معاناة 80 في المئة من أولياء الأمور من ارتفاع الأعباء الدراسية لأبنائهم الطلبة.

«الطيران المدني»

أعداد المغادرين كما هي دون تغيير عند مستوى 2000 إلى 3000 مغادر يوميا.

وبشأن تجربة الحجر المؤسسي للمواطنين القادمين خلال الفترة الماضية أوضحت «الطيران المدني» لم يلحظ أي مشاكل أو معوقات في آلية الحجر بالفنادق. وذكر أن عملية الفحص تتم لجميع القادمين إلى البلاد، فيما يتم عمل الفحص الثاني للقادمين بعد مرور 7 أيام على الوصول إلى الكويت.

تغييرات هيكلية

عمل الشئون العامة على أن يعين محمد نايف الصباح رئيساً لفريق عمل الشئون العامة ويكون مسئولاً أمام مدير مجموعة مكتب الرئيس التنفيذي»، و«مجموعة الشئون القانونية فريق عمل الاستشارات القانونية تصبح إيمان حمد الشطي رئيساً لفريق عمل وكبير مستشاري الإستشارات القانونية وفريق عمل التقاضي تعين أبرار طلال المطيري رئيساً لفريق عمل وكبير مستشاري التقاضي على أن تكونا المذكورتان أعلاه مسئولتين أمام مدير مجموعة الشئون القانونية».

وشمل التعميم تغيرات على مديرية المشاريع الكبرى والخدمات الفنية ليصبح مدير مجموعة المشاريع الكبرى عبدالله خالد الزمامي مستشاراً ويكون مسئولاً نائب الرئيس التنفيذي المشاريع الكبرى والخدمات الفنية.

وتضمن التعميم تغيرات على مجموعة هندسة الحفر مجموعة عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار التطويري ليصبح عبدالعزيز خالد الشايجي رئيساً لفريق عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار التطويري ويعين هيثم إبراهيم الميان رئيساً لفريق عمل هندسة الحفر وإصلاح الآبار العميق ويصبح فهد فواز الضامن رئيساً لفريق عمل مساندة عمليات الحفر ويصبح خالد صالح عيسى رئيساً لفريق عمل إدارة عقود منصات الحفر يكون المذكورون أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة هندسة الحفر.

وشمل التعميم تغيرات على مجموعة المساندة الفنية يعين محمد صالح العقاب رئيساً لفريق عمل الخدمات الفنية للحفر وإصلاح الآبار، ويعين مرزوق علي العتيبي رئيساً لفريق عمل الصحة والسلامة والبيئة ويكون المذكورين أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة المساندة الفنية.

وشمل التعميم على تغيرات في مديرية الحفر والمساندة الفنية – ليعين عبدالله عبدالرحيم معرفي رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار، ويعين عبدالله محمد العجمي رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار، يكون المذكوران أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة الحفر التطويري.

وجاء في التعميم أيضاً تغيرات على مجموعة الحفر التطويرى ليعين ناصر خلف البرازي رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار ويصبح صالح طالب مقيم رئيساً لفريق عمل الحفر التطويري وإصلاح الآبار ويكون المذكوران أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة الحفر التطويري، ويعين عادل قاسم الصراف رئيساً لفريق عمل الحفر العميق وإصلاح الآبار ومشاري نجيب المضف رئيساً لفريق عمل الحفر العميق وإصلاح الآبار وأحمد حسين العثمان رئيساً لفريق عمل الحفر العميق وإصلاح آبار الغاز ويكون المذكورون أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة الحفر العميق.

وشمل التعميم تعيين إياد حبيب الخياط مديراً لمجموعة المشاريع الكبرى، ويكون مسؤولاً أمام نائب الريس التنفيذي المشاريع الكبرى والخدمات الفنية، ويعين رئيس فريق عمل المشاريع الكبرى في وقت لاحق ويصبح فهد عبدالكريم القطان رئيساً لفريق عمل الإطفاء «شمال وغرب الكويت» ومسئولاً أمام مدير مجموعة الإطفاء ويعين رئيس فريق عمل نظم الصحة والسلامة والبيئة في وقت لاحق.

وتضمن التعميم تعيين محمد صالح العقاب رئيساً لفريق عمل الخدمات الفنية للحفر وإصلاح الآبار ومرزوق علي العتيبي رئيساً لفريق عمل الصحة والسلامة والبيئة يكون المذكورين أعلاه مسئولين أمام مدير مجموعة المساندة الفنية.

الدفعة الثامنة

الأنباء الكويتية «كونا» إن هناك دفعة أخرى من لقاح «استرازينيكا» ستصل البلاد خلال الأيام المقبلة.

وأكد البدر أن الوزارة تقوم بشكل دائم ومتواصل بالمراقبة الدقيقة لسلامة ومأمونية اللقاحات بعد استخدامها فضلا عن استمرارها في متابعة المعلومات والبيانات بشأن سلامة وفاعلية وجودة اللقاحات محليا وعالميا واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ضمان سلامة المواطنين والمقيمين.

وأشار إلى حرص دولة الكويت على مواجهة جائحة «كورونا» لافتا الى أن التطعيم هو السبيل الوحيد مع الالتزام بالاشتراطات الصحية لتخفيف مشكلة هذا الوباء الذي تعاني منه جميع دول العالم.

وأفاد أن انتظام وصول كميات لقاحات «فايزر» سيسهم برفع وتيرة التطعيمات بشكل ملحوظ تدريجيا إضافة إلى لقاح «استرازينيكا» المتوفر بكميات مطمئنة حاليا ويتم منحه للشرائح المستهدفة وفق آلية التطعيم.

وجدد البدر دعوة المواطنين والمقيمين الى ضرورة التسجيل في المنصة الخاصة بالتطعيم مع الأخذ بسبل الوقاية كافة وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا الجميع بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه الإسهام في احتواء انتشار الفيروس.

ليبيا : حكومة

قال الدبيبة، في كلمة مباشرة: «أدعو اليوم لتعويض فترة الانقسام في ليبيا فهناك استحقاقات تنتظرنا أبرزها قانون الموازنة الموحدة وقانون الانتخابات».

أضاف أن حكومة ستلتزم بإجراء الاستحقاقات في مواعيدها، في إشارة إلى تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات بحلول 24 ديسمبر 2021.

ومضى الدبيبة قائلا «سأسمع لشكاوى الناس ولا يمكن العودة إلى الاقتتال مرة أخرى»، مشدداً على أن «ليبيا ستبقى وحدة واحدة وسنعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية حتى إيصال بلادنا إلى بر الأمان».

يذكر أن لوائح مجلس النواب الليبي تتيح لأعضائه الاعتراض على أي وزير في التشكيلة الوزارية، شرط توقيع 40 نائباً على أي وزير لإخراجه من التشكيلة.